# الفساد الإداري في المجتمع الليبي وآليات مكافحته

د. علي محمد الرياني*

## مقدمة

يتخذ الفساد ضمن بنية المجتمع وتركيبته أنماطاً متنوعة من السلوكيات والأفعال السلبية المضرة التي ينتج عن تراكماتها انتشار سلسلة من التصرفات والتجاوزات الفاسدة، التي تساهم في ترسيخ منظومة الفساد التي تظهر عندما تكون الظروف الإجتماعية مناسبة لظهورها. فظاهرة الفساد وسلوكياته في المجتمع تؤدي إلى نشوء جرائم متعددة مثل الرشوة والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استعمال السلطة، والإثراء غير المشروع، والتلاعب بالمال العام واختلاسه، وإساءة استعماله، وغسيل الأموال، والتزوير، والغش التجاري، لذلك هناك حاجة ملحة بأن يكون للنخب المثقفة دور اجتماعي ثقافي تنموي ونهضوي من شأنه أن يسهم بقوته وتأثيره في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية إرساء المبادئ والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع، وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام. وهذا الدور يتطلب جهوداً كبيرة على صعيد تغيير وتعديل بعض السلوكيات الاجتماعية، مع تعزيز السلوكيات الحميدة في المجتمع لما تمثله من تراكم تراثي وثقافي قادر على لعب دوره كجزء من المنظومة الأخلاقية الساعية إلى ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

فالتغير الاجتماعي السريع والاستبداد الذي مر به المجتمع الليبي في العقود الأخيرة هما المسئولان الرئيسيان إلى حد كبير عن إفراز بعض المشاكل الاجتماعية، وذلك لان الاستبداد والفساد وجهان لعملة واحدة. كما أن الحكم الاستبدادي والتسلطي يصنع له أنصاراً وأعواناً من الفاسدين والمفسدين، بحيث يصبح (الفساد) علاقة بين الأفراد سلوكاً اجتماعياً، يدفع رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي المألوفه التي تشكل الإطار العام للمصلحة العامة. كما انعكست آثاره المتعددة بدرجات متفاوتة على اختلال البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وظهرت أشكال عديدة من الفساد، كالرشوة، والتزوير والاختلاس، والتحايل، والمحسوبية، والمحاباة، ونهب المال العام، وغسيل

* الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع.

الأمـــوال، والابتـــزاز، واللامبـــالاة، والانحرفـــات الســـلوكية والوســـاطة. وواضـــح أن مثـــل هـــذه السلوكيات تقود إلى حالة من التفكك الاجتماعي.

وعليـه جـاء فـي تقريـر منظمـة الإحصـاء والشـفافية السـنوى الخـاص بالفسـاد فـي العـالم الصـادر عـام (2010) أن ترتيـب ليبيـا قـد تراجـع إلـى أربـع خانـات عمـا كـان عليـه عـام (2008). واحتلـت ليبيـا الخانـة 130 فـي القائمـة التـي ضـمت 180 دولـة بعـد مـا كانـت تقـع فـي المرتبـة 126 وهـو مـا يعنـي أنهـا لا تـزال فـي ذيـل القائمـة. كمـا قسـمت منظمـة الشـفافية الدوليـة دول العـالم للعـام (2011) إلـى عشـر مجموعـات حسـب حالـة الفسـاد فيهـا، بحيـث تشـير المجموعـة الأولـى إلـى الـدول الأقـل فسـاداً وتشـير المجموعـة العاشـرة إلـى الـدول الأكثـر فسـاداً وقـد جـاء ذكـر ليبيـا فـي المجموعـة الثامنـة بحيـث كـان ترتيبهـا 168 مـن بـين 183 دولـة. وفـي تقريـر سـنة (2013) جـاءت ليبيـا ضـمن الخمسـة دول الأكثـر فسـاداً فـي العـالم. وهو ما يعني أنها في حالة فساد مستمر ومتزايد.

وتتناول هذه الورقة ما يأتي:

1- التعريفات الحديثة للفساد الإداري.
2- الاتجاهات الحديثة في تحديد مفهوم الفساد.
3- الفساد الإداري كظاهرة اجتماعية.
4- رأي علماء الاجتماع في الفساد الإداري.
5- أنواع الفساد.
6- الأسباب المساعدة على الفساد الإداري.
7- الآثار المترتبة على الفساد.
8- خصـــائص وصـــفات الفســـاد الإداري ( الحالـــة الليبيـــة نموذجـــاً) الاســـتبداد فـــي مقابـــل المؤسسات.
9- الإصلاحات والمعالجات وسبل تحقيقها للوقاية من الفساد.

## التعريفات الحديثة للفساد الإداري:

هنـاك كثيـر مـن التعريفـات التـي حاولـت تحديـد مفهـوم الفسـاد، غيـر أنـه لا يوجـد تعريـف موحـد وشـامل لـه، وقـد تنوعـت التعريفـات المبينـة لمفهـوم الفسـاد فمنهـا مـا يتعلـق بالنطـاق الدولي، ومنها ما هو خاص بالمجال الأكاديمي، وفيما يلي بعض من تلك المفاهيم:

**أولاً: تعريف صندوق البنك الدولي:**

عـرف الفسـاد الإداري علـى أنـه "إسـاءة اسـتعمال الوظيفـة العامـة للكسـب الخـاص. فالفسـاد يحـدث عنـدما يقـوم موظـف بقبـول، أوطلـب، أو ابتـزاز رشـوة لتسـهيل عقـد أو إجـراء مناقصـة، كمـا يـتم عنـدما يقـوم وكـلاء أو وسـطاء لشـركات أعمـال خاصـة بتقـديم رشـاوي للاسـتفادة مـن سياسـات أو إجـراءات عامـة للتغلـب علـى المنافسـين وتحقيـق أربـاح خـارج إطـار القـوانيين المرعيـة. كمـا يمكـن أن يحـدث الفسـاد عـن طريـق اسـتغلال الوظيفـة العامـة دون اللجـوء إلـى الرشـوه، وذلـك بتعيـين الأقـارب أو سـرقة أمـوال الدولـة " (تقريـر البنـك الدولي، 2004، 20).

**ثانياً: تعريف منظمة الشفافية الدولية**

عرفـت منظمـة الشـفافية الدوليـة الفسـاد بأنـه" كـل عمـل يتضـمن سـوء اسـتخدام الوظيفـة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية" (منظمة الشفافية الدولية، 2003).

وبـذلك يتضـمن الفسـاد انتهاكـاً للواجـب العـام وانحرافـاً عـن المعـايير الأخلاقيـة فـي التعامل، ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى.

## الاتجاهات التحليلية في تحديد مفهوم الفساد:

باسـتعراض التعريفـات المختلفـة للفسـاد يمكـن التمييـز بـين ثلاثـة اتجاهـات مـن الناحيـة التحليلية على النحو التالي:-

**الاتجـاه الأول:** "يؤكـد علـى أن الفسـاد الإداري هـو (إسـاءة اسـتخدام الوظيفـة العامـة لتحقيـق مكاسـب شخصـية). ويـرى أصـحاب هـذا الاتجـاه أن الفسـاد هـو وسـيلة لاسـتخدام الوظيفـة العامـة مـن أجـل تحقيـق منفعـة ذاتيـة فـي شـكل عائـد مـادي أو معنـوي مـن خـلال انتهـاك القواعـد الرسـمية. وهـذا يعتمـد أساسـاً علـى ضـرورة التمييـز بـين مـاهو عـام ومـا هـو خـاص فـي إطار النمودج المثالي للسلطة العقلانية عند ماكس فيبر" (بوادي، 2008، 16).

**الاتجـاه الثـاني:** "يؤكـد علـى أن الفسـاد الإداري هـو (انتهـاك المعـايير الرسـمية والخـروج عـن المصـلحة العامـة). وهـذا الاتجـاه يركـز علـى أن السـلوك المنطـوي علـى الفسـاد هـو السـلوك الـذي ينتهـك القواعـد القانونيـة الرسـمية التـي يفرضـها النظـام السياسـي القـائم علـى مواطنيـه. ويعتبـر عـالم الاجتمـاع كـارل مانهـايم مـن أبـرز المعبـرين عـن هـذا الاتجـاه القـانوني باعتبـاره البـديل الأكثـر قبـولاً. فهـو يـرى فـي الفسـاد سـلوكاً منحرفـاً عـن الواجبـات والقواعـد الرسـمية للـدور العـام، سـواء كـان ذلـك بصـورة مباشـرة أو غيـر مباشـرة لتحقيـق مكاسـب شخصـية" (الخواجة، 1998، 240).

**الاتجـــاه الثالـــث:** يؤكـد علـى أن الفسـاد الإداري مجموعـة مـن الاخـتلالات الكامنـة فـي الهياكـل، الاجتماعيـة، والاقتصـادية، والسياسـية، والثقافيـة للمجتمـع. وعلـى هـذا الأسـاس يـتم الكشـف عـن أسـباب الفسـاد ومظـاهره داخـل المجتمـع، وذلـك بتحليلهـا ضـمن البنـاء الاجتماعي الشامل.

"فالفسـاد الإداري أسـلوب مـن أسـاليب الاسـتغلال الاجتمـاعي المصـاحب لحيـازة القـوة الرسـمية داخـل التنظيمـات الإداريـة. وأن الفسـاد هـو نتـاج سـياق بنـائي قـائم علـى العلاقـات الاسـتغلالية التـي تـؤثر فـي صـور الفسـاد ومضـموناته، وموضـوعاته وأطرافـه التـي يسـتغل فيهـا المفسـدون أولئـك الـذين لايحـوزون القـوة والسـلطة بجوانبهـا المختلفـة وخاصـة الاقتصـادية والسياسية" (عبد المعطي، 1985، 50).

## الفساد الإداري كظاهرة اجتماعية:

يتضـح مـن ذلـك أنـه مهمـا كانـت درجـة شـمول التعريفـات السـابقة التـي وضـعت الفسـاد فـي إطـار قـانوني إلا أن الفسـاد فـي النهايـة لا يبعـد عـن الإطـار الاجتمـاعي فـي ظـواهره السـلبية. فالفسـاد هـو ظـاهرة اجتماعيـة ولا تقتصـر علـى بلـد بعينـه، وأن مـا يجعلـه نسـبياً هـو مسـتوى النمـو السياسـي والاجتمـاعي والاقتصـادي فـي بلـد مـا مقارنـة ببلـد آخـر، وطبيعـة شـكل الحكـم. ولهـذا لا يمكـن تفسـير ظـاهرة الفسـاد بعيـداً عـن السـياق الاجتمـاعي وبمعـزل عـن الظـواهر الاجتماعيـة الآخـرى، نظـراً لتـداخلها وتشـابكها مـع غيرهـا مـن الظـواهر الاجتماعيـة. لـذلك فـإن الفهـم والرؤيـة الشـاملة تعـد مـن أكثـر المحـاولات دقـة لتفسـير ظـاهرة متشـابكة، مثـل ظـاهرة الفسـاد، خاصـة وأن هـذه الظـاهرة تـرتبط بالسـياق الاجتمـاعي والاقتصـادي والإداري الـذي تـتم فيـه. والفسـاد لـيس شـيئاً مؤقتـاً وعـابراً ينتهـي بمـرور الوقـت أو يحتـاج إلـى فتـرة زمنيـة معينـة تـم يتوقـف، بـل هـو ظـاهرة اجتماعيـة متأصـلة فـي البنـاء الاجتماعي نتيجة للظروف المصاحبة له.

## رأي علماء ومفكري الاجتماع في الفساد الإداري:

تأكيـداً للفهـم السـابق للفسـاد الإداري بكونـه ظـاهرة اجتماعيـة سـلبية مرضـية،" يـرى علمـاء ومفكـرو علـم الاجتمـاع أن الفسـاد دليـل علـى خلـل اجتمـاعي يعـود إلـى عوامـل تاريخيـة واجتماعيـة وثقافيـة تنـتج مـن التنـازع بـين جماعـات مختلفـة، وقـيم مختلفـة فـي المجتمـع الواحـد. وهـذا معنـاه أن الفسـاد ينمـو ويترعـرع كلمـا زاد الصـراع والتنـاقض بـين القـيم المتضاربة في المجتمع" (عبد العاطي وأخرون، 1998، 80).

وعليه فإن الأوضاع الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع هي التي تخلق ما يعرف بالفساد البيروقراطي، الذي يستهدف تحقيق منافع شخصية وبطرق ووسائل غير مشروعة، وفي سبيل تحقيق ذلك، يقوم الفرد بخرق القوانين والنظم والإجراءات المعمول بها، وهو مايؤدي إلى حالة "اغتراب" بين الأفراد داخل المجتمع، ويفقدهم الثقة بالدولة، وبالنظام السياسي القائم بصفة عامة. بل الأخطر من ذلك أن الفساد بأنواعه يبدأ في الظهور بصورة مستترة، إذ يقابل في البداية بالرفض والمقاومة من قبل أفراد المجتمع. غير أنه مع مرور الوقت تصبح بعض أشكاله مقبولة من قبل بعض الأفراد، وتصبح القيم الاجتماعية بصورة تدريجية غير معادية للفساد بأنواعه. ويصبح" الناس ينظرون إلى الفساد باعتباره نوعاً من الذكاء والحذق ومن أين تؤكل الكتف" وأنه حق مكتسب ومشروع وليس سلوكاً منحرفاً وحالة مرضية.

## أنواع الفساد:

للفساد أنواع وتقسيمات مختلفة، منها ما يلي:

**أولاً: الفساد الأخلاقي:** ويعني انحطاط القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة، واستبدالها بعادات وقيم غريبة عن القيم الوطنية. وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والسلوكيات المخالفة للآداب العامة. كما يتمثل الفساد الأخلاقي أيضا في الانحرافات الأخلاقية، وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين، أو تقاليد، أو عرف اجتماعي مقبول. وبهذا فإن الفساد الأخلاقي الذي يشهده المجتمع الليبي ما هو إلا نتاج الأفراد أنفسهم، ففساد المجتمع لا يتكون في لحظة واحدة ولكنه يبدأ في الفرد أو الجماعة الصغيرة. كما قد يكون السبب هو الجهل، أو الطمع والجشع، أو الفهم الخاطئ للعادات والتقاليد والقوانين. كما قد ينشأ بسبب ضعف القيم الدينية والأخلاقية وعدم تحمل المسؤولية.

**ثانياً: الفساد الإداري:** "هو الذي يتعلق بسلطات العاملين في الأجهزة العامة للدولة، خاصة الجهاز الحكومي، حيث يتعلق بالإهمال واللامبالاة والمحسوبية وتعطيل المصالح والابتزاز والتحايل والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية للموظف" (الدويبي وآخرون، 2006، 24).

فالفساد الإداري، له سلوكيات مختلفة تتمثل في الانحرافات الإدارية، والوظيفية، التي تصدر من الموظف أثناء تأديته لواجبات وظيفته واستغلالها أثناء ساعات الدوام الرسمي كالإهمال، والتراخي والكسل واللامبالاة، وعدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور

والانصراف، وعدم تحمل المسؤولية، وقد يتطور الأمر بالإنزلاق إلى تقاضي الرشوة والاختلاس، والتحايل، والاستغلال مقابل إتمام الإجراءات الإدارية، التي من المفترض إتمامها بدون مقابل. وأن هذه الانحرافات المختلفة للفساد الإداري بكل أشكالها ونتائجها ملموسة في الحياة الاجتماعية الليبية.

**ثالثاً: الفساد القضائي:** وله أيضاً أثاره المدمرة لقطاع مهم من قطاعات الدولة وهو السلطة القضائية. فالفساد القضائي يحرم المواطنين من الحصول على محاكمات عادلة ونزيهة، ويعيق مكافحة الجريمة التي تهدد الاستقرار ويظهر هذا النوع من الفساد ويسود داخل المجتمع عندما تسيطر السياسة علي القانون، ويكشر عن أنيابه عندما يصبح أصحاب النفوذ والمصالح قادرين على تسخير القوانين لمايخدم مصالحهم وأهدافهم الشخصية.

**رابعاً: الفساد الاقتصادي:** ويعني الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار، من خلال افتعال الأزمات في الأسواق، وكذلك التهرب والتحايل عن دفع الضرائب. (معبد، 2012، 24).

**خامساً: الفساد الثقافي/الاجتماعي:** هذا النوع من الفساد يصيب هيكل العلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير السلوكية، ويمثل أخطر أنواع الفساد على الإطلاق لانه يتغلغل في الثقافة والبنية الاجتماعية، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين السلوكيات النزيهة والفاسدة، والأخلاقيات القويمة وغير القويمة ومثل هذا النوع من الفساد هو الذي يرتبط بالواسطة والمحسوبية والمحاباة، وهو الذي يخلخل الضوابط الاجتماعية فيوسع من قبول المجتمع وتسامحه مع الممارسات والقيم الفاسدة وغير الشريفة، ويزيد من نزعة أفراده للتغاضي عنها(عاشور وآخرون، 2006، 62).

وبذلك فإن الفساد الثقافي هو الخروج عن الثوابت الثقافية للمجتمع، ويعتبر الفساد الثقافي من أخطر أنواع الفساد لأن الفاسدين والمفسدين يستترون وراء عباءة ثوب الثقافة، ليخفوا أهدافهم وعيوبهم، وفي إقناع الآخرين بأفكارهم الخالية من كل صدق وموضوعية. كما أن الفساد الاجتماعي هو خلل في القيم الاجتماعية ويعد الفساد الأخلاقي صورة من صور الفساد الاجتماعي. فالفساد يسري بداية بين مجموعة من الأفراد وما يلبث أن ينتشر بين غالبية المجتمع ناشراً الرذيلة وسوء الأخلاق. ومن صور هذا النوع من الفساد،

انتهاكً الحرمات والاخلال بالأمن، وإذا اختل الأمن عم الخوف والفوضى وانتشرت الجرائم بشتي صورها.

**سابعاً: الفساد السياسي:** عرفت الأمم المتحدة الفساد السياسي، بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين. ومعناه أنه متي تم تقديم المصالح الخاصة لصانعي القرار على المصالح العامة كان ذلك دليلاً على وجود الفساد السياسي. ويري صمويل هنتنغتون "أن الفساد السياسي كما جاء عن الظاهر، هو الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة" (الظاهر، 2013، 36).

ويتضح من هذا التعريف أن الدول ذات الحكم الاستبدادي والشمولي فيها حزب واحد فقط هو الحاكم، ولا يسمح بالتعددية، وإن وجدت فلا تكون فاعلة، مثال ذلك بعض الأقطار العربية مثل ليبيا وسوريا. كما أن الفساد السياسي هو مخالفات للقواعد والأحكام التي تنظم العمل السياسي(المؤسسات السياسية) داخل الدولة. كما يتمثل أيضاً في الحكم الاستبدادي والشمولي الفاسد، والحكام الفاسدين، وفقدان الديمقراطية والعدالة، وسوء استخدام ونهب المال العام، وانعدام مفهوم السلطات الثلاث التنفيذية، والتشريعية، والقضائية وشراء الذمم، ووصول أشخاص ليس لهم خبرة في مستوي السياسة العامة للدولة، وهذا كله يكون في يد أشخاص معدودين. وتكون النتيجة هي انعدام دور الشعب في إدارة شؤون دولته، ويحل محل ذلك شعارات ديموقراطية زائفة تخدع البسطاء مثل الشعب يحكم نفسه بنفسه والمؤتمرات واللجان في كل مكان، والحزبية إجهاض للديمقراطية.

**ثامناً: الفساد المالي:** يتعلق بفساد المؤسسات المالية، مثل المصارف ومؤسسات وشركات الأستثمار والتأمين، وبورصات الأوراق المالية، والمنشآت المرتبطة بها. ويتبدى هذا النوع من الفساد في استخدام المؤسسات المالية للموارد المتاحة لها، لخدمة مصالح خاصة بالتفريط في تطبيق القواعد والضوابط المهنية، وبإساءة استخدام أرضية الثقة المرتبطة بالأموال المتاحة لها، واستغلالها لتحقيق منافع خاصة للقائمين على إدارتها والمسؤولين فيها أطراف خارجية غير مستحقة، أو بالتغرير بأصحاب الأموال والمودعين وصغار المستثمرين من خلال تقديم بيانات غير حقيقية (سليم وآخرون، 2010، 38).

**الأسباب المساعدة على الفساد الإداري:**

يمكن القول بأن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل المساعدة على الفساد والتي تعددت وتنوعت حسب بيئته. وقد تفنن بعض من يفعلون في صناعته ونشره، حتي وصلوا إلى مرحلة الإبداع السلبي والذكاء الإجرامي فيه، وذلك لتحقيق مكاسب ومنافع مادية وسياسية واجتماعية. ويمكن حصر أهم هذه الأسباب في النقاط التالية:

**أولاً : الأسباب الاجتماعية والثقافية:** توجد عدة أسباب اجتماعية وثقافية تساهم في ظهور الفساد وانتشاره بين أفراد المجتمع، منها ما يلي:

1- "ضعف الوعي الاجتماعي والانتماء إلى القبيلة على حساب الدولة وعلاقات القربي، بحيث يتم تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

2- تدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد، حيث أن شريحة كبيرة من أفراد المجتمع تفتقر إلى الثقافة العامة والثقافة القانونية.

3- عدم اهتمام المجتمع بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة، وعدم المسؤولية، وعدم احترام القانون" (إبراهيم وآخرون، 2005، 58-59).

**ثانياً: الأسباب الاقتصادية للفساد منها ما يلي:**

1- يعاني الموظفون لاسيما في الدول النامية من انخفاض المرتبات والامتيازات، مما يعني عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات المعيشة لهم ولأسرهم. ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطراً إلى قبول الرشوة من المواطنين لسد النقص المادي الناتج عن انخفاض المرتبات.

2- تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، حيث أن الأفراد يميلون إلى دفع الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم في الإجراءات العامة، ويظهر هذا التدخل في فرض القيود على الاستيراد والتحكم في الأسعار (والي، 2010، 23).

كما أن الفقر كذلك يعتبر من أهم العوامل المساعدة على الفساد، ويمكن تعريف الفقر بأنه: (عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية). كذلك البطالة، تشكل سبباً من الأسباب المؤدية إلى حدوث الفساد. وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى.

**ثالثاً: الأسباب السياسية:** تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد ونموه وانتشاره. ومن بين هذه الأسباب على سبيل المثال: غياب الحريات العامة، وركود مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الإعلام والصحافة والرقابة وضعف الأجهزة الرقابية. كذلك تمتع بعض المسؤولين في الدولة بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، عدم ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، ووضع خطط لتنفيذها.

**رابعاً: الأسباب الإدارية:** إن التضخم في الجهاز الإداري وزيادة عدد الموظفين يجعل الإجراءات الإدارية معقدة، ويصاحب ذلك غموض في الإجراءات، وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية، مثل المساءلة والشفافية وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء، وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة. إن هذه المعطيات كلها تشجع الموظفين على الانحرافات التي تحقق لهم بعض المنافع الخاصة. ومن الأسباب الإدارية المؤدية إلى حدوث ظاهرة الفساد ضمن إطار الوظيفة العامة مثلا: تعقد في الإجراءات الإدارية، ضعف دور الرقابة، وعدم فعاليتها، عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. والجدير بالذكر أنه توجد مجموعة آخرى من الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفساد، وهذه الأسباب هي نتاج مجموعة من البحوث والدراسات الميدانية، التي قامت بها كل من المنظمات الدولية، والإقليمية، والبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية. من هذه الأسباب ما يلي:

1- "عدم وجود أجهزة حكومية تتولى الرقابة وتتلقي شكاوى المتضررين من الفساد في كثير من دول العالم. وتزايد الحرفية الإجرامية في جميع مستويات الأداء الحكومي. وانعدام فعالية أجهزة العدالة الجنائية كالشرطة والقضاء.

2- سوء استخدام السلطة التقديرية، وعدم الوثوق في سلامة تفسير وتطبيق الأنظمة والقوانين، وضعف التحفيز بين موظفي القطاع العام.

3- عدم توفر الرقابة التي تكفل الشفافية والمساءلة في رسم وتنفيذ السياسات العامة. وعدم وجود فرص لمشاركة الموظفين في صناعة القرارات التي تنفرد بها القيادات الإدارية العليا" (سليم وآخرون، 2010، 55).

**الآثار المترتبة على الفساد:**

للفساد آثار سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وللفساد في الشريعة الإسلامية أيضا أثر يترتب عليه، ويتمثل هذا الأثر في حكم الفساد وتحديد الهيئات الشرعية المكلفة بمحاربته وفيما يلي تفصيل ذلك.

**الآثار العامة المترتبة على الفساد:**

**أولاً: الآثار الاقتصادية للفساد:** وتأخذ هذه الآثار وجوهاً مختلفة منها:

1- إعاقة التنمية الاقتصادية، وتقليل فرص الاستثمار، وإهداراً للمال العام، حيث يؤدي الفساد إلى زيادة النفقات على حساب الإيرادات.

2- يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف، وإضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ودفع الأفراد الفاسدين إلى السعي للربح غير المشروع بدلاً من إنفاق الأعمال وإنجازها وفق المعايير المتفق عليها. كما يضرب الفساد مصداقية الدولة والجهاز الإداري، فالفساد يعرقل سير المرافق العامة، ويحولها عن تحقيق أهدافها ويضعف ميزانية الدولة ومن ثم تهتز ثقة المواطن بها(مبروك، 2013، 110-111).

**ثانياً: الآثار الاجتماعية للفساد:** يمكن ملاحظة الآثار الاجتماعية للفساد في الآتي:

1- يؤدي الفساد إلى توزيع غير عادل للدخل بين الأفراد مما يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي بينهم، كما يؤدي الفساد إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويؤثر سلباً على الطبقة الفقيرة في المجتمع.

2- تعيين وتقييم الموظفين طبقا للمصالح الشخصية، وذلك يؤدي إلى إحباط الموظفين والإحساس بالظلم فتنتشر الجريمة كرد فعل لانهيار منظومة القيم الأخلاقية (شتا، 1999، 167).

**ثالثاً: الآثار السياسية للفساد:** يعبر الفساد السياسي عن نفسه في المظاهر التالية:

1- عدم تداول سلطات الحكم واحتكارها لصالح نخبة محدودة وبتالي يشكل عائقاً أمام مشاركة الجميع في الحياة السياسية، وفي الحصول على العدل.

2- عدم قدرة النظام السياسي على احترام حقوق مواطنيه الأساسية. وسيطرة تجمعات المصالح على العملية السياسية (سليم وآخرون، 2010، 36).

ويتبين من ذلك أن الفساد بصورة عامة يترك مجموعة من الآثار السلبية السيئة التي تتمثل في حالات الفقر، وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام التكافؤ الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وتدني المستوي المعيشي، وضياع أموال الدولة، وكذلك ظاهرة التهميش والعزل. إن هذه الآثار وغيرها يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي، ثم فقدان الشعور بالمواطنة والانتماء، مما ينتج عنه هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج، التي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها في الداخل. ويمكن ملاحظة هذه الصورة النمطية في المجتمع الليبي.

## خصائص وصفات الفساد الإداري (الحالة الليبية نموذجاً)

لا يمكن بأي حال من الأحوال وصف مجتمع ما، أنه فاسد وآخر بأنه صالح أو نزيه، بعيداً عن الظروف والأسباب والعوامل التي أدت بهذا المجتمع أن يوصف بذلك الوصف. فالاستبداد، والدكتاتورية، والأنانية والفقر، والجهل هي عوامل تتضافر في مجملها لتشكل ثقافة عامة لدي المجتمع، تجعله ينظر إلى ظاهرة الفساد داخل مؤسسات الدولة علي أنها حالة مألوفة مقبولة. فالأسرة قد ترى أن السلوك الفاسد يضفي على من يرتكبه مكانة اجتماعية إيجابية. أي أن المجتمع يرى في ممارسة السلوك جزءاً من حق الفرد الطبيعي، وأنه نوع من الذكاء والحذق والشطارة، كما هو الاعتقاد السائد اليوم في المجتمع الليبي.

### الاستبداد في مقابل المؤسسات

عند الحديث عن خصائص وصفات ثقافة الفساد في المجتمع الليبي يلزم أستعمال مفردات واضحة ومستوحاة من الواقع لتدهور الأوضاع في البلاد منذ أربعة عقود مضت تقريباً. إن أسباب ثقافة الفساد في ليبيا هي السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية حتي الثقافية منها. تحت وطأة الدكتاتورية. إلا أن التطور السلبي الذي شهدته البلاد الليبية كان بسرعة كبيرة مما أدي إلى تدهور الأمور، والفوضى، واللامبالاة في جميع نواحي الحياة. وخاصة عندما ألغيت فيها دور الحكومة، وألغيت جميع المؤسسات التي بدأت تترسخ في المجتمع، وتم تعطيل القوانين والقضاء على الحزبيين وإعلان الثورة الثقافية والشعبية. وفي هذا المناخ ينتشر الفساد كثقافة خطرة إلى نخاع المجتمع والسلوك الاجتماعي، ليفتك بهما.

وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية لا تخلو منها المجتمعات الإنسانية إلا أن نسبة تغلغله بلا شك أكثر تدميراً في المجتمع الليبي. ففي الدول الغربية يواجه المرتشي والمزور والمتلاعب بالمال العام الفضيحة والمحاسبة بأي شكل من الأشكال، ويواجهه القانون بكل صرامة. وفي البلاد الديمقراطية يخضع الجميع للقانون حيث يحاسب المسئولون الكبار، ويستقيلون أو حتي يسجنون على ما أقترفته أيديهم. أما في ليبيا فلم يسمع المواطنون بأن أحداً من كبار المسؤلين أو من الوزراء، أو حتي أبناء الوزراء والمسؤلين قد ارتكب فساداً وتمت محاسبته علي الجرم الذي ارتكبه. بل على العكس من ذلك في سنة (1996) عندما ظهرت لجان التطهير لمحاسبة الناس (من أين لك هذا؟) تم إعفاء كبار المسؤلين ممن كانوا أعضاء في اللجان الثورية وأعضاء في مجلس قيادة الثورة السابقين من المساءلة، في الواقع الليبي أيام حكم القدافي. كما أزداد الفساد ينهش جسم الدولة عندما شب أبناء القدافي، فصارت سرقة الملايين من الدولارات في صفقة واحدة أمراً عادياً، بل أصبحوا يملكون شركات نفطية، وأسهم في بعض الأندية الأوربية دون رقيب ولا حسيب في حين أن أغلب المواطنين من الليبيين لايملكون قوت يومهم. وفي الجانب الآخر تظهر شعارات التزييف والنفاق مثل (السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب)، (شركاء لا أجراء).

"والخطورة في ذلك أن الفساد لم يعد غريباً مثيراً للدهشة أو الاستهجان الاجتماعي والاشمئزاز، بل صار أمراً اعتاد عليه الناس في معاملاتهم اليومية. لذلك صار التناغم مع الفساد بشكل جماعي يشكل ظاهرة اجتماعية مقبولة تنعكس على المواطن ومؤسسات الدولة على حد سواء، ثم مالبثت أن تحولت هذه الظاهرة إلى أعراف اجتماعية وإدارية تحميها وتعززها تقاليد فاسدة ويغذيها ضعف الإدارة وهشاشة القانون" (العامري، 2008، 59).

ومن أهم أنواع الفساد الإداري في ليبيا الواسطة، والمحسوبية، والرشوة والمحاباة، والتحايل، التي أعطت مساحة واسعة للمساومة في تبادل الخدمات والمصالح الشخصية، التي أصبحت ضرورية للاستحواذ والحصول على الخدمات وخاصة الحكومية منها. ومن بين الوسائل التي تبرر الفساد ليصبح ثقافة مقبولة تقديم الرشوة على أنها" هدية"، وبأسلوب اجتماعي لطيف، بحيث تكون ذهنية الناس مستعدة للاستجابة لها. وبالرغم من أن "الهدايا" في الماضي وخاصة في المناسبات الاجتماعية كالزفاف بعيدة كل البعد عن الرشوة وكانت لها وظائف إيجابية وظيفية هامة.

وهكذا صارت للهدية قاعدة أخلاقية مقبولة لدي الناس على الرغم من معرفتهم السابقة لها بأنها عمل لا أخلاقي، وتتحث الثقافة الاجتماعية بتبريرات وسلوكيات متناقضة حول الهدية ودورها. فتجد على سبيل المثال، من يقول عن الهدية الظاهرة بأنها نظام اجتماعي مقبول معزز بأقوال مقبولة اجتماعياً مثل" تهادو تحابوا"، وتجد من يصفها في نفس الوقت في السر بأنها"الرشوة"، وخاصة عندما تقدم في أماكن العمل مقابل أداء خدمة من المفترض تقديمها دون مقابل، وأنها عمل غير أخلاقي حيث يعرف الجميع ويفهم الحديث الشريف(لعن الله الراشى والمرتشى والرائش).

ولم يعد الفساد يعبر عن نفسه في مجرد التوقيع في الملفات الإدارية الخاصة بالحضور والانصراف والغياب أو التزوير بالتوقيع نيابة عن موظف غائب، بل وصل الأمر إلى آلاف من الأشخاص يستلمون رواتب شهرية لسنوات طويلة وهم إما متوفون أو حاصلون على أكثر من وظيفة، أو لا يعملون أصلاً كما هو في أسلوب (الحافظة) الخادع، وهذا حاصل بالفعل في المجتمع الليبي، وخاصة بعد اصدار(الرقم الوطني). فقد كشف عن عدد كبير جداً من الناس يتقاضون أكثر من راتب. كما أن الفساد أكتسى غطاء العادة السلوكية وعرقلة الإجراءات والمعاملات الإدارية والقانونية نتيجة الإهمال، وعدم الإتقان. ووصل اختلاط سلوك العادة مع النزعة للإنحراف إلى درجة أن صار كبار المسؤلين في الدولة يعملون على عرقلة المشاريع العامة، التي تقدر بملايين الدولارات من أجل الحصول علي نسبة (الرشوة) منها، ودفعهم طمعهم إلى المجازفة ببيع أملاك الدولة.

"وهكذا يصير الفساد وسيلة للحياة عندما يقبل أفراد المجتمع أن مثل هذه السلوكيات أصبحت قدراً محتوماً لا يمكن الانفكاك عنها، وأنها تعبير وتعزيز للتكافل والتضامن الاجتماعي وليس انحرافاً أو مخالفةً للقانون" (الصيرفي، 2008، 35).

خلاصة القول، لقد أصبح لثقافة الفساد وجود قامت عوامل اجتماعية بتنشيطه وانحرافه عن القيم الأصلية التي تستنكر الفساد. وأهم عوامل تنشيط الانحرافات وبروز صفات ثقافة الفساد في المجتمع الليبي التردي الاقتصادي الذي وصل إليه وضع المواطن الليبي بسبب قانون المرتبات المعروف بقانون "15". وفي ظل نفوذ فئات وصولية من المرضي والمنافقين الذين يحصلون على مايريدون بسبب عدم تنفيذ القانون، صار الناس يتآلفون مع المرتشى واللص وغير الشريف.

ولم تعد هناك مشكلة في التعامل مع الفاسدين والمارقين، لأن أغلب الناس صاروا يخافونهم. كما أن الفاسد نفسه لم يعد يخجل من أحد، لأنه ينظر لسلوكه باعتباره نوعاً من الذكاء والحذق والاستفادة من الفرص المتاحة. وهكذا تغيرت القيم وتبدلت، وفقدت الثوابت التي تربت عليها الأجيال السابقة من الليبيين. وكلما زاد عدد الفاسدين نجا أغلبهم من العقاب. ولم يعد الفساد في المجتمع الليبي شيئاً مادياً يمكن السيطرة والقضاء عليه، بل أصبح معنوياً لارتباطه بأشخاص، وأفكار وقوانين وأماكن معينة تؤيده ضد صرخات الإصلاح وهكذا انهار التنظيم الهرمي للدولة الليبية. لقد أصبح الفساد هواء مقيماً يتنفسه أغلب الناس وليس غباراً طارئاً تضيق له الصدور. فقادة هذا الفساد وأنصاره يملكون كل شئ في هذا البلد، ولا زالوا يمارسونه جهاراً نهاراً حتي بعد قيام ثورة 17 فبراير، التي قامت من أجل القضاء على الإستبداد والدكتاتورية والظلم والفساد والفوارق الاجتماعية، فالفساد لازال موجوداً بل ويتم على مرآى ومسمع الجميع، في ظل الفرصة الانتقالية التي تمر بها البلاد من الثورة إلى الدولة.

أمثلة بسيطة على ذلك: في إحدي المؤسسات التعليمية تم تركيب بوابة دخول إلكترونية بقيمة ثمانية وأربعين ألف دينار في حين كانت هناك بوابة دخول تشتغل وتم تركيبها في السابق قبل الثورة بقيمة عشرة ألف دينار فقط. وعند واحالة الموضوع إلى جهات الاختصاص والتحقيق فيه لم يتغير شئ وبقي هذا الشخص في منصبه ويمارس عمله كالسابق. كذلك الأمر في إحدي المصارف داخل مدينة طرابلس تم شراء مكتب لرئيس المصرف بقيمة ثلاثة وأربعين ألف دينار في حين لا تتجاوز القيمة الفعلية بضع آلاف من الدينارات. أليس هذا هو الفساد المالي والإداري بعينه؟.

وكذلك هو الحال في الملف الخاص بعلاج الجرحي في الخارج حيث يتم حجز حجرات وشقق فندقية للمرضى، تبين أن بعد عودة المريض تعطي لصديق أو قريب ليس مريض أو جريح وهذا نمط آخر من الغش والتحايل. وفي إحدي المناسبات ذكرت وزيرة الصحة في شهر ديسمبر (2012) أن الفساد والتزوير في ملف الجرحى قد كلف الدولة أكثر من مليار يورو. كما شملت الأفعال التي تدخل ضمن الفساد المالي الأفراد (الثوار) الذين يحصلون على أكثر من راتب وذلك عن طريق كتائب وهمية ليست موجودة على أرض الواقع. وهذا ما أكد عليه وزير الداخلية في شهر مايو (2013).

**الإصلاحات والمعالجات وسبل تحقيقها للوقاية من الفساد الإداري:**

من وجهة نظر علم الاجتماع يعتبر الفساد مشكلة اجتماعية، وذلك من أجل إعطاء المشكلة حقها من الاهتمام، ولكي تتم دراستها بشكل موضوعي وتحليل أسبابها والبحث عن حلول لها. والفساد كما هو معلوم له بالغ الأثر على الفرد والمجتمع، وعلى القيم والقواعد الأخلاقية. وهو إذن ليس مشكلة اقتصادية فحسب، بل هو في المقام الأول مشكلة اجتماعية. فالفساد ينشأ من الفوضي والسلوك المنحرف وقد يؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي وإلى ظهور هذه المشكلة، فالفساد يقود إلى التحلل الاجتماعي. وعليه يجب تبني ثقافة مجتمعية حديثة تجعل من الفساد جريمة أخلاقية، حتى تصبح رادعاً معنوياً تحد من ممارسة الفساد.

"ويبدأ بناء هذه الثقافة المجتمعية بمنظومة من القيم عن طريق التنشئة الأسرية باعتبار أن الأسرة هي المسؤولة الأولي عن تنمية اتجاهات وميول الأفراد التي تتطلبها الحياة المهنية. إن الأطفال في الأغلب يكونوا على استعداد لتقبل التعليمات والاتجاهات الحديثة للعمل مثل الدقة في المواعيد، والحرص، والإتقان، والأمانة في العمل. إن التنشئة الأسرية المبكرة قادرة على جعل هذه القيم ميولاً طبيعية ولا شعورية تلعب دوراً في بناء شخصية الطفل، والتنبؤ والسيطرة على سلوكه المستقبلي في بناء ثقافة تنظيمية تساعد في نجاح الشخص في عمله، وتجعله متنافراً مع ثقافة الفساد.

وبالتالي تتبني جميع المؤسسات الاجتماعية هذه الثقافة بما فيها المدرسة، والجامعة ومنظمات المجتمع المدني. إذ تقوم هذه المؤسسات والمنظمات عن طريق التنشئة التنظيمية بتعليم أعضائها أشكالاً جديدة من السلوك، مرتبطة مباشرة بالعمل، وتتبني هذه التنشئة أو الثقافة التنظيمية معايير حديثة لتنظيم سلوك العمل، مثل تغير رؤية الأعضاء الذاتية لأنفسهم، ولعلاقاتهم، ولقيمهم وحياتهم الجديدة. إن الثقافة التنظيمية تزود الأعضاء بالمهارات التكيفية للعمل، وتسهل إنجاز ونجاح معايير العمل داخل المؤسسات والمنظمات" (النوري، 1994، 110).

فغرس هذه الثقافة التنظيمية في شخصية الأفراد وسلوكهم يبقي الدور المؤثر والمباشر، واستمرارية وتعزيز هذه الثقافة كواقع في المنظمات والمؤسسات المهنية المختلفة، من خلال قيم ومعايير تتبناها هذه المنظمات والمؤسسات في صنع رأي عام معارض للفساد. ومن هذه القيم تنمية الشعور بالانتماء الوظيفي الذي غالباً ما يكون

حافزاً على حماية الأفراد من المؤثرات الخارجية التي قد تؤثر سلباً على أدائه وارتباطه بالمؤسسة التي يعمل فيها.

"كما أن وضع معايير الكفاءة في العمل، وجعل المناصب لمن يستحقها وليس لمن يطلبها، وانتزاع المفاهيم السلبية من أفكار وسلوكيات الأفراد مفيدة إلى حد كبير في محاربة الفساد ولاسيما في مجال الإدارة والسياسة. إن سيادة مفهوم الحصول على الوظائف أو المناصب كامتياز للأشخاص يحول العمل أو المنصب إلى وظيفة شخصية، وواجهة اجتماعية مما يبعد عنها كل الالتزامات والمسؤوليات المهنية" (الجابري وآخرون، 2005، 128).

وعليه ينبغي أن تغرس في الأبناء قيم الحق، والعدل، والمساواة، والخير وتحمل المسؤولية، والصدق، والأمانة، والعفة، والشجاعة، والرجولة، والكرم والإنصاف قولاً وفعلاً، وكذلك العمل على بناء الضمير الأخلاقي بإعتباره المحرك الأساسي والداخلي للإنسان والمسؤول عن الأداء المتكامل لشخصيته. كما أن الضمير هو الجانب الشعوري للوظيفة التي يقوم فيها بالحكم على سلوك صاحبها والذي يتمثل في (الأنا الأعلي).

"ومن القيم الأخرى المهمة في الحد من الفساد ومعالجته التي تساعد ثقافة السلوك التنظيمي في إرسائها ونمائها هي قيم الشفافية والمساءلة، لارتباطها المباشر بمعالجة ثقافة الفساد. فالشفافية والمساءلة مفهومان متلازمان يكمل كل منهما الآخر. ذلك أنه عند غياب الشفافية وعدم تواجد المساءلة فلا تكون للشفافية أية قيمة. وبوجود المفهومين تزداد نسب فعالية ونجاح الإدارة" (غدنز، 2005، 422).

فالشفافية بهذا تكون حق لكل شخص من العاملين أو المتعاملين في معرفة المعلومات. فالشفافية ظاهرة حضارية لالتزامها بمعايير مهنية أخلاقية تبنى من خلالها الثقة بين العاملين والمتعاملين وأصحاب الشأن مما يؤدي إلى الحد من الفساد. ولعله من المهم أن تلتزم بمعايير الشفافية وتتبناها كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع الأخرى حتي تكون هناك ثقافة مجتمعية متفق عليها.

"أما المساءلة فتعد معياراً من معايير الإدارة الحديثة للمنظمات والمؤسسات. وتشترط المساءلة وجود نظام للمراقبة، وإيجاد آليات لمتابعة أداء وضبط سلوكيات المسؤولين وكافة المهنيين في المؤسسات الحكومية، ولاسيما فيما يتعلق بالنوعية، وعدم الكفاءة، أو

العجز، والترهل، والكسل وإساءة استعمال السلطة، واساءة استعمال الأموال والموارد، ولابد من وجود نظم وقوانين فعالة وصارمة للإدارة والمحاسبة والتدقيق" (غدنز، 2005، 413).

وبهذا قد تعني المساءلة المحاسبة عندما لا يكون الفرد مسؤولاً أمام نفسه فحسب بل المحاسبة على تحقيق الآخرين لمسؤولياتهم، وهذا يعني أن يتحمل الفرد مسؤولية ما يقع على عاتقه من مهمام وأعمال، وفقاً للمعايير والشروط المتفق عليها. وبهذا يتبين أن تشترط المساءلة تدفقاً حراً للمعلومات، واختصاصيين، وأصحاب خبرة باستطاعتهم تنظيم أنفسهم بشكل قانوني. كما تتطلب المساءلة نضجاً ووعياً اجتماعياً تنظيمياً. وهذا يستوجب تظافر الجهود الكبيرة سواء في الأسرة أو مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني، إذ إنه كلما زادت درجة وعي المواطنين زاد حجم التأثير الذي يمكن إحداثه من قبل المساءلة، وبهذا يمكن أن يخضع الجمهور والمسؤولون في الحكومة والمؤسسات المختلفة وصناع القرار للمساءلة.

ولكي تسير عملية المساءلة بشكل طبيعي وجاد، ودون تلكؤ وأن توضع موضع التنفيذ. أي أن لا تتخذ المساءلة شكل شعارات سياسية وحزبية مستغلة بالسلطة والقوة والنفوذ من أجل عدم الكشف عن مواطن القصور والضعف والتستر عليه. بل يجب أن تتعاون القيادات والعاملون في سبيل إنجاز الأعمال وضرورة توفير الظروف الإدارية والاعلامية، والسياسية المناسبة للعمل من أجل المساءلة والمحاسبة، ومحاربة الفساد بجميع أنواعه دفاعاً من المصلحة العامة.

## قائمة المراجع


1. إبـراهيم، محمـد المختـار وآخـرون (2005)." الفسـاد الإداري والمـالي وسـبل العـلاج" .- مجلة دراسات، ع21.
2. بـوادي، حسـين المحمـدي (2008)< الفسـاد الإداري لغـة المصـالح.- دار المطبوعـات الجامعية: الإسكندرية.
3. تقرير البنك الدولي، 2004.
4. تقرير منظمة الشفافية الدولية 2003 برلين.
5. الجـابري، سـيف راشـد، كمـال صـكر. (2005) كيـف واجـه الاسـلام الفسـاد الإداري.- دائرة الاوقاف والشؤون الإسلامية.
6. الخواجـه، محمـد ياسـر. (1998) الانحـراف والمجتمـع دراسـة فـي علـم الاجتمـاع الجنائي.- دار المصطفي للنشر والتوزيع.
7. الـدويبي، عبـد السـلام بشـير ، رمضـان السنوسـي (2006)."الفسـاد بـين الشـفافية والمساءلة.- بنغازي- ليبيا : دار الكتب الوطنية
8. سـليم، أحمـد ... وآخـرون (2010). مؤشـر الفسـاد فـي الاقطـار العربيـة إشـكاليات القيـاس والمنهجيـة.- بحـوث ومناقشـات الحلقـة النقاشـية التـي أقامتهـا المنظمـة العربيـة لمكافحة الفساد، بيروت- لبنان.
9. شـتا، السـيد علـي (1999). الفسـاد الاداري ومجتمـع المسـتقبل.- مكتبـة ومطبعـة الاشعاع الفنية.
10. الشـطي، إسـماعيل ... وآخـرون (2006) . الفسـاد والحكـم الصـالح فـي الـبلاد العربيـة.- بحـوث ومناقشـات النـدوة الفكريـة التـي نظمهـا مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية.
11. الصـيرفي، محمـد (2008). الفسـاد بـين الإصـلاح والتطـوير الإداري.- الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
12. الظـاهر، نعـيم إبـراهيم. (2013) إدارة الفسـاد دراسـة مقارنـة بـالإدارة النظيفـة.- عمان: دار علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
13. عاشـور، أحمـد ...وآخـرون (2006). المشـاريع الدوليـة لمكافحـة الفسـاد والـدعوة للإصـلاح السياسـي والاقتصـادي فـي الاقطـار العربيـة.- بحـوث ومناقشـات النـدوة التـي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت- لبنان.

14. العامري، ثامر (2009). جدلية العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري.- بغداد.
15. عبد المعطي، السيد ... وآخرون. (1998) مشكلة الفساد في المجتمع المصري.- الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية
16. عبد المعطي، عبد الباسط (1985). "بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية".- المجلة الجنائية القومية.
17. غدنز، أنتوني؛ ترجمة د. فايز الصايغ (2005). علم الاجتماع ((مع مدخلات عربية )) .- بيروت: المظمة العربية للترجمة.
18. مبروك، نزيه عبد المقصود، (2013)، الفساد الاقتصادي أسبابه- وأشكاله – وآثاره وآليات مكافحته، دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
19. معبد، أحمد مصطفي محمد (2012). الآثار الإقتصادية للفساد الإداري.- دار الإسكندرية : الفكر الجامعي.
20. النوري، قيس (1994). الأسرة مشروعاً تنموياً.- بغداد: دار الشؤون الثقافية.
21. والي، عدنان ماشي (2010) معالجة الفساد الإداري والمالي بالمنظورين الإسلامي والحديث، موقع كنانة أونلاين.